معهد التخطيط القومي
مركز العلاقات الدولية
يونيو ٢٠٠٣

بحث

حول اتفاقيات المعالجة التجارية

و دور جهاز مكافحة الدعم و الإغراق المصري

إعداد

إيهاب عبد الغفار السحار

باحث

بوزارة التجارة الخارجية

المشرف على البحث

أ.د / فادية عبد السلام

مدير مركز العلاقات الدولية

بمعهد التخطيط القومي

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

أشكر كل من ساعدني في إخراج هذا البحث بهذه الصورة و أخص بالشكر و التقدير الجليل للسيدة الأستاذة الدكتورة / فادية عبد السلام لرعايتها لي في جميع مراحل البحث و تقديم كافة السبل لي حيث استطعت أن أنهي البحث بهذه الكيفية .

و أخص بالشكر أيضاً و العرفان السيدة الأستاذة / إجلال راتب العقيلى لمناقشتها البحث و الاعتناء بقراءته كاملا و التعقيب عليه مما أفادني كثيراً .

أشكركم و أتمنى لكم دوام العافية و جعلكم الله دوما عطائين للعلم حافزين لطلبته .

إهـــداء

أهدي هذا البحث إلى روح والدتي الغالية الحنونة التي طالما قامت برعايتي على مدى سنوات حياتي و قدمت لي الحب و الحنان و التي تعلمت منها أن الإنسان مادام حياً يحب أن يعطي و يعطي و لا يحب أن يتوقف عطائه ما دام قلبه ينبض بين ضلوعه .

الفهرس

المقدمة ١

الفصل التمهيدي : مفهوم سياسات الحماية و موقف الفكر الاقتصادي و منظمة التجارة العالمية منها ٣

المبحث الأول : مفهوم سياسات الحماية و صورها ٤

المبحث الثاني : موقف الفكر الاقتصادي من الحماية و حججهم ٧

المبحث الثالث : موقف منظمة التجارة العالمية من سياسات الحماية ١٠

الفصل الأول : أحكام اتفاقيات المعالجة التجارية في ظل القانون ١٦١ لسنة ١٩٩٨ و لائحته التنفيذية ١٧

المبحث الأول : الإغراق ١٨

المبحث الثاني : الدعم ٣٣

المبحث الثالث : الوقاية ٤٢

الفصل الثاني : التجربة المصرية في إنشاء جهاز مكافحة الإغراق و الدعم و الإجراءات التعويضية و الوقاية كأحد طرق سياسات الحماية في ظل اتفاقات المعالجة التجارية ٤٦

المبحث الأول : التطور التاريخي في إنشاء نظم الحماية في مصر ٤٧

المبحث الثاني : مشاركة الجهاز في أعمال المنظمات الدولية ٥٠

المبحث الثالث : نموذج للقضايا التي باشرها جهاز الإغراق و الدعم و الوقاية المصرية ٥٤

النتائج و التوصيات ٧٥

المراجع ٨٠

مقـــدمـــة

علي أثر انضمام مصر إلي منظمة التجارة العالمية والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٥ وما ترتب علي ذلك من بزوغ نظام عالمي ينظم التجارة الدولية حيث لفظ هذا النظام كافة القيود غير الجمركية علي التجارة ووضع آليات جديدة لحماية الصناعة المحلية وترتب علـي هذا الانضمام بالتالي التزام مصر بتحرير تجارتها الخارجية والالتزام بتطبيـق القواعد الدوليـة المنظمة للسياسة الجديدة للتجارة العالمية التي تهدف إلي فتح الأسواق وحظر استخدام الدول للقيود الإدارية والكمية للحد من الواردات أو لحمايـة صناعتـها الوطنيـة ووضعـت القواعـد التي تضمن إقامة ظروف المنافسة الحرة وكل ذلك بالطبع عن طريق اتفاقات وتضمنت هذه الاتفاقات الآليات المسموح بها لحماية الصناعة الوطنيـة مـن الممارسـات غـير العادلـة فـي التجارة الدولية والتي تؤثر علي ظروف المنافسة العادلة المتمثلة فـي سياسـات الإغـراق أو الدعم أو تدفق الواردات بكميات كبيرة غير مبررة. وتنطوي اتفاقية منظمة التجارة العالميـة علي ثلاث اتفاقات تنظم وتحدد أساليب وإجراءات الحماية ضد الممارسات غير العادلة فـي التجارة الدولية وهي اتفاقات مكافحة الإغراق ، الدعم والإجراءات التعويضية ، الوقاية مـن وكان من اللازم اللازب أن ينشأ جهاز للأشراف علي تطبيق هذه الاتفاقات تابع للدولـة لمـا تستلزم ذلك وجود خبرات فنية وقانونية ذات طابع خاص وبما يضمن استقلاليتها ووضعـها للجميـع بحيـاد تـام . وقـد بـدأت مصـر فـي تطبيـق هـذه النظـم حيـث صـدر القـانون رقـم ١٦١لسنة١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الممارسات الضارة فـي التجـارة الدوليـة وصدرت كذلـك اللائحـة التنفيذيـة بـالقرار الـوزاري رقـم ٥٤٩لسـنة ١٩٩٨ وانطلاقـاً مـن مسئولية الحكومة نحو اتخاذ كافة الوسائل لحماية الصناعة المحلية فقد بادرت بإنشاء هيكل مؤسسي لتطبيق أحكام الاتفاقات المعنية بمكافحة الإغراق ، الدعم ، الوقاية ممثلاً في جهاز مكافحة الدعم والإغراق ، والوقاية بوزارة التجارة الخارجية وبهذا كـانت مصـر أول دولـة عربية وأفريقية تحذو بهذا النظام وتطبقه بل أصبحـت فـي مصـاف الـدول فـي هـذا المجـال بالرغم من حداثة تطبيقه في مصر ١٩٩٨/١٠/٢٤.

وفى إطار المتغيرات المتعددة التي يشهدها العالم في المجال الاقتصـادي و التجـاري والتـي على أساسها يأتى هذا البحث محاولا التمسـك ببعـض خيـوط تلـك المتغيـرات العالميـة التـي

نسجتها القوى الاقتصادية الكبرى والتي لا شك ستلقى بظلالها على دول العالم النـامي التـي لم تكن مستعدة للانسجام و التوافق مع تلك المتغيرات والتعامل مع تحدياتها

- تهتم هذه الدراسة باستعراض الاتفاقات الثلاث التي تحدد أساليب و إجراءات الحماية ضد الممارسات غير العادلة في التجارة الدولية بهدف التعرف على أحكامها والتطورات التي حدثت في مصر في هذا الشأن حتى إصدار القانون رقم١٦١ لسنة ١٩٩٨ لائحته التنفيذية ومدى استطاعة جهاز الدعم و الاغراق المصري للتصدي للقضايا المعروضة عليه او المقامة ضد الصناعة المحلية.
- ويأتي التركيز على تلك السياسات بالذات لأنها تمثل احدث السياسات الحمائية المشروعة و التي لم تحظ رغم أهميتها القصوى بالكتابة او التعليق على أحكامها بالقدر اللازم و الكافي وأيضا أن كثيرا من الكتابات لم تتعرض للقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ولا لائحته التنفيذية وكذا دور جهاز الدعم والإغراق والوقاية ومدى نجاحه في تقديم المعونة الفنية والقانونية للمنتجين المصريين أو المصدريين .

وقد وجد أنه ربما يكون من الأهمية التمهيد لهذه الدراسة بإلقاء الضوء علي مفهوم سياسات الحماية وأشكالها المختلفة وموقف المفكرين من هذه السياسات وموقف منظمة التجارة العالمية من هذه السياسات وهل هي متفقة معها أو مختلفة.

وسوف نخصص لذلك فصل تمهيدي نعقبة بعرض لأهم الأحكام الخاصة بسياسة مكافحة الإغراق والدعم والإجراءات التعويضية والوقاية في ظل القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ حيث يخصص مبحث لكل سياسة علي حده ويأتي ذلك في الفصل الأول وفي الفصل الثاني يتعرض فيه للتجربة المصرية في إنشاء جهاز الدعم والإغراق ومدي نجاح هذا الجهاز في التصدي للقضايا المعروضة منه أو عليه و ذلك من خلال تجارب عملية . مهتدين في ذلك كله بالنذر اليسير المتاح من كتابات في هذا الموضوع من دورات ودراسات ومتبعين المنهج التاريخي الوصفي في ضوء البيانات المتاحة.